انما قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه
ان يكون في اول الاسم الذي علي وزن الفعل حرف زايد كما يزاد
في اول المضارع اي حرف من احرف المضارعة لخذ احمد ويخذ وتغلب
ويتبكر اعلاما لاشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لانها مبدوة
بحرف خاصة بالمضارع فالم تكن في اصل الاسم وهاهنا كلام نفيس
فانظر في الحاشية **قوله** او العلمية وزيادة الالف والنون اي
زيادتهما علي حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهي
اصليتان كمستعان اواحدهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة اصلان اصل
يقتضي الزيادة واصل يقتضي عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطا
ان كان من شطن بمعني بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط
شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحسن او الحسن
وعفان من العفة او من العفونة **قوله** او العلمية والعدل نحو عمر
العدل في اللغة له معان منها تفيض الجور وفي الاصطلاح تحول
الاسم عن صيغته الاصلية الي صيغة اخري مع اتحاد المعني
من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعني المشتق فانه
يختلف المعني فيه وفي المشتق منه فضارب قد خرج عن الضرب
كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعني
التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير
للاعلال كمقام فان اصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الي القاف
فصار مقوم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن
فابدلت الفا فصار مقام فهذا الايقال له عدل عندهم لان التغيير
للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه اخرج عن الصيغة بزيادة الواو
فيه لغرض من الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيقي وهو

الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديري وهو الذي لا يدل عليه
الا منع الصرف فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثني وثلاث ورباع
والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف
ولم يكن فيه تقدير بسبب اخر مع العلمية سوي العدل فقدر فيه ليلا
يلزم هدم قاعدتهم في كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل انه
عدل عن عامر مركز فمعدول عن زافر **قوله** او الوصف والعدل
تقدم معني العدل واما الوصف فهو اسم يدل علي ذات مبهمة وحال
من احوالها ولو عبر بالوصفية بدل الوصف كما ان اولي لان تقدير
كلامه او وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان
الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية
الشئ في نفسه وشرط تاثير الوصفية منع الصرف مع علة اخري
الاصالة اي ان يكون اللفظ هو موضوعا للمعني الوصفي اولا وان غلبت
اسميته بعد ذلك فلا يضر ان يراد به المعني الوصفي ذات معينة مع
ملاحظة حالها او بدون تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا
للدلالة علي ذات مبهمة وحال من احوالها بخلاف العكس ولذا
قال ابن مالك بقوله

والغين عارض الوصفية كاربع وعارض الاسمية

قوله مثني معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة
ثلاثة ورباع معدول عن اربعة اربعة ومثلها مثلث ومربع لان
كلا منهما معدول عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد
المعني وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن مكرر
واختلفوا فيما وراء ذلك الي عشار ومعشر هل جاء ام لا والصواب
مجيئه **قوله** او الوصف وزيادة الالف والنون تقدم شرط الوصف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)